وزارة التموين والتجارة الداخلية - قطاع التجارة الداخلية

قرار وزارى قرار رقم ٦٢ لسنة ٢٠٠٥ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية
والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية جلسة ٢٠٠٥/٦/٧ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها عن المالى ٢٠٠٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٥/١٠/٨ ؛

قـــــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الدقهلية والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٤ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٥٠٣٥١١٩,٢٨ ج (فقط خمسة ملايين وخمسة وثلاثون ألفًا ومائة وتسعة عشر جنيهًا وثمانية وعشرون قرشًا لاغير) وبلغت جملة المصروفات للغرفة والسوق معًا مبلغ ٢٥٢٨٦٩٨,٠١ ج (فقط اثنان مليون وخمسمائة وثمانية وعشرون ألفًا وستمائة وثمانية وتسعون جنيهًا وقرشًا واحداً لاغير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات بما فيها فائض إيرادات السوق مبلغ ٢٥٠٦٤٢١,٢٧ ج (فقط اثنان مليون وخمسمائة وستة آلاف وأربعمائة وواحد وعشرون جنيهًا وسبعة وعشرون قرشًا لاغير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٤/١٢/٣١ مبلغ ١٥٠٠٧٣٨٨,٧٥ ج (فقط خمسة عشر مليونًا وسبعة آلاف وثلاثمائة وثمانية وثمانون جنيهًا وخمسة وسبعون قرشًا لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٥/١٠/٨

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء/ اسامة مازن